د. شيخة المسند

د. خالد الخاطر

افتتحت ورشة عمل وسبل تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في قطر

د. شيخة المسند: الجامعة تشهد إصلاحات وتحديثا في المناهج استجابة للتحديات

د. خالد الخاطر: نعاني من عدم وجود هيئة لتنظيم ورعاية مهنة المحاسبة بالدولة

افتتحت الاستاذة الدكتورة شيخة بنت عبدالله المسند مديرة جامعة قطر صباح أمس ورشة العمل التخصصية حول سبل تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر التي نظمتها كلية الادارة والاقتصاد واستمرت لمدة يوم واحد وحضرها اعضاء هيئة التدريس بالجامعة والمهتمون بمجال المحاسبة في الدولة ودول مجلس التعاون الخليجي.

المتحدثون بالجلسة الرئيسية تصوير: أحمد جودة

جانب من المشاركين في ورشة العمل

متابعة:
علاء فتحي

أكدت الدكتورة شيخة المسند في كلمتها خلال افتتاح ورشة العمل أن ادارة الجامعة لا تألو جهداً لدعم كافة الفعاليات العلمية الهادفة لرفع مستوى التعليم الجامعي، مشيرة إلى ان انعقاد ورشة العمل يأتي في فترة تشهد فيها الجامعة خطوات واصلاحات مهمة تتمثل في اعادة رسم اهدافها واستراتيجيتها ورؤاها المستقبلية وكذلك تحديث وترقية لمناهجها وبرامجها وخططها الاستراتيجية لتتماشى مع التطورات العالمية الحديثة وتستجيب للتحديات التي تواجهها منطقتنا من خلال توفير مدخلات تعليمية حديثة قادرة على تكوين وتأهيل خريج جامعي ذي كفاءة واقتدار يلبي حاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل في العصر الحالي ويتعامل بمهنية عالية مع التطورات العلمية والتكنولوجية المتشعبة والمتسارعة دوماً.

هيئة للتنظيم

ومن جانبه قال الدكتور خالد الخاطر عميد كلية الادارة والاقتصاد ان دولة قطر تشهد في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى - حفظه الله - تحولات مهمة ومتسارعة شملت كافة الأصعدة ومن أهمها اكتمال مشاريع النفط والغاز التي تشكل الرافد الاساسي للاقتصاد الوطني بالاضافة إلى زيادة عدد وحجم الشركات المساهمة وانشاء سوق للاوراق المالية والبدء في عمليات الخصخصة وتحديث قوانين الاستثمار بما يجعل الاقتصاد القطري أكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقليمية والعالمية.

وأضاف د. الخاطر في كلمته بورشة العمل قائلاً: رغم هذه التطورات فان هناك فجوة كبيرة بين تلك التحولات التي شهدتها دولة قطر في المجال الاقتصادي، ووضع مهنة المحاسبة والمراجعة الذي ظل بعيداً عن تلبية المتطلبات المتزايدة لذلك التطور، فقانون تنظيم المهنة رقم 7 لسنة 1974 هو التشريع الأول والأخير الذي أشار مباشرة إلى تنظيم المهنة في الدولة، وعلى الرغم من صدور هذا القانون في بداية السبعينيات، إلا أنه حتى الآن لم يطرأ عليه أي تغيير أو تعديل جوهري، فعلى سبيل المثال لم يشترط هذا القانون اجتياز اختبار مهني لمزاولة المهنة ويمكن من خلاله التأكد من التأهيل العلمي للمتقدم بطلب الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، وكذلك لم يلزم هذا القانون تدريب وتأهيل المراجعين بشكل مستمر حتى يستمروا في حمل رخصة مزاولة المهنة، مشيراً إلى ان مهنة المحاسبة والمراجعة تعاني من عدم وجود هيئة تتولى تنظيمها، وترعى شؤونها، وتفتقر المهنة أيضاً إلى عدم وجود معايير وقواعد سلوك مهنية شاملة، وبرامج رقابية تكفل جودة الأداء المهني، وهناك قصور واضح في العناصر الوطنية المؤهلة التي تزاول المهنة، وسيطرة شبه كاملة للمكاتب الأجنبية في الدولة.

واستطرد د. الخاطر قائلاً: ولمواجهة الصعوبات التي تعاني منها المهنة، نرى ضرورة أن يكون هناك تعاون بين الجهات المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة، كوزارة التجارة والاقتصاد وديوان المحاسبة ومكاتب التدقيق والمؤسسات التعليمية بالدولة، والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال ممارسة وتنظيم المهنة، وكذلك الاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الظروف المشابهة لظروف دولة قطر، فعلى سبيل المثال تم في المملكة العربية السعودية إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عام 1992، وذلك بدعم واضح من وزارة التجارة والاقتصاد وبتعاون بين مؤسسات التعليم الجامعي ومكاتب المراجعة، وعلى مستوى الخليج تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف القيام بكل ما من شأنه تطوير وتوحيد أنظمة ومعايير ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون، ونرى ضرورة دعم ومساندة الهيئة والمشاركة فيها والاستفادة من خبرات الأعضاء المتميزين بها، ليكون لها دور في تطوير المهنة في دولة قطر والنهوض بمستواها، ولهذا الغرض، فقد ارتأت كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر، وبدعم مشكور من ادارة الجامعة تنظيم ورشة عمل يتم فيها مناقشة أوراق عمل ودراسات علمية حول الصعوبات التي تواجه المهنة في الدولة وسبل التغلب عليها، وتعتبر هذه الورشة أول لقاء يجمع العديد من الأطراف المهتمة بالمهنة في دولة قطر مما يتيح إمكانية النقاش وتبادل الآراء المبنية على وجهات نظر متعددة، واختتم عميد كلية الادارة والاقتصاد كلمته معرباً عن شكره لإدارة الجامعة ممثلة في شخص الاستاذة الدكتورة مديرة الجامعة ونوابها على دعمهم ورعايتهم لهذه الورشة.

التعليم المحاسبي

ومن ناحية أخرى قدم الدكتور خالد الخاطر عميد كلية الادارة والاقتصاد ورقة عمل حول التعليم المحاسبي وممارسة مهنة المحاسبة في قطر، توصل خلالها إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ضرورة العمل على تكوين منظمة مهنية «جمعية محاسبية» نشطة حيث لا يوجد في قطر تجمع مهني محاسبي يضم في عضويته كل خريجي كليات التجارة والإدارة والاقتصاد من قسم المحاسبة والممارسين المرخصين للمهنة، حيث يتوقع من الجمعية القيام بدور حيوي في عملية وضع وتبني المعايير المحاسبية والتدقيق التي يجب اتباعها وبث الوعي لدى أفراد المهنة والمجتمع عن طريق النشرات والكتب والندوات بالاضافة إلى العناية بالتعليم المستمر لأعضاء المهنة لمواكبة التطور والمواضيع الجديدة فيما يتعلق بالمهنة.

وبالنسبة للمقررات ذات الأهمية في تحسين التعليم والممارسة المحاسبية، فينبغي الاهتمام بالمحاسبة الادارية والتكاليف والمحاسبة المالية والمراجعة، وتشجيع قيام جمعية علمية للمحاسبة تحت مظلة جامعة قطر للقيام بدور تشجيع المهنة وتنميتها وتعزيز التعليم المستمر عن طريق إصدار النشرات وتشجيع الأبحاث ونشر الكتب المتعلقة بالمهنة.

توصيات مهمة

وفي ختام ورشة العمل أوصى المشاركون بضرورة العمل على تعديل القوانين المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة وذلك بمشاركة جميع الاطراف ذات العلاقة من أكاديميين وممارسين وجهات رسمية كديوان المحاسبة ووزارة الاقتصاد والتجارة على ان تلبي التعديلات في القوانين المتطلبات الاساسية لتطوير وتنظيم المهنة، اضافة إلى تفعيل المشاركة في أنشطة الهيئة الخليجية للمحاسبة والمراجعة نظراً لدورها المحوري في تطوير المهنة بدول مجلس التعاون الخليجي، وطالب المشاركون في توصياتهم بانشاء جمعية أو هيئة مهنية يقع على عاتقها رعاية وتطوير المهنة، على أن تتضمن أنشطتها، وضع وتطوير معايير المحاسبة والتدقيق، وقواعد السلوك المهني، وتنظيم الاختبارات اللازم اجتيازها لمن يرغب في ممارسة المهنة، والتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية في كل ما يتعلق بالمهنة، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل بغرض تطوير المهنة، ومتابعة برامج التعليم المستمر، ونشر الوعي المهني، ووضع وتطوير معايير مراقبة جودة الأداء المهني.

وكذلك إنشاء جمعية علمية تحت إشراف جامعة قطر بهدف التفاعل مع الجهات الممارسة لنشر الوعي بأهمية المهنة ودعم نشاطات التعليم المستمر، وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات واصدار النشرات المتعلقة بمستجدات المهنة، وتشجيع التفاعل بين المؤسسات التعليمية والمهنية ومؤسسات الدولة ذات العلاقة بالمهنة، ودعم وتشجيع مكاتب التدقيق الوطنية، وتقرر تشكيل لجنة من الجهات المشاركة بورشة العمل لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات، وتتكون هذه اللجنة من الدكتور خالد بن ناصر الخاطر - جامعة قطر، والأستاذ عبدالرحمن إبراهيم السليطي - ديوان المحاسبة، والاستاذ ناصر الدوسري - مكتب ارنست ويونغ، والاستاذ علي حسين علي عبدالله - مكتب علي حسين للمحاسبة والتدقيق، والدكتور عدنان السامرائي - معهد التنمية الادارية.

المشاركون أوصوا بإنشاء جمعية للمحاسبة في قطر وتشجيع مكاتب التدقيق الوطنية